الأمم المتحدة
E/HLPF/2019/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 August 2019
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس في دورته لعام ٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - عُقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ في مقر الأمم المتحدة. وتضمن جزءا وزاريا مدته ثلاثة أيام، عُقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه.

٢ - وتناول المنتدى التقدم المحرز في سياق موضوع ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“. وأجرى استعراضا متعمقا لستة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، تتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف ٤)؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨)؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف ١٠)؛ واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (الهدف ١٣)؛ والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (الهدف ١٦)؛ وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الهدف ١٧). وقدم ما مجموعه ٤٧ بلدا استعراضات وطنية طوعية، قدم منها سبعة بلدان استعراضا للمرة الثانية.

٣ - وتناولت المناقشات الأنشطة الواسعة النطاق المضطلع بها في السنة الماضية للتحضير للمنتدى، بما في ذلك الاستعراضات المواضيعية، والمنتديات التحضيرية الإقليمية، وحلقات العمل بشأن الاستعراضات الطوعية الوطنية، ومشاورات الجهات المعنية، فضلا عن دورة المجلس.

060919 030919 19-13787 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وكان المنتدى السياسي الرفيع المستوى خاتمة لدورة استعراض السنوات الأربع الأولى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف الـ ١٧. وقد أتاح فرصة للدول وأصحاب المصلحة لتقييم الطريقة التي أنجز بها المنتدى مهامه في هذا الصدد والتفكير في كيفية تعزيز المنتدى في المستقبل.

٥ - وستُسهم أيضا نتائج المنتدى الذي عُقد في تموز/يوليه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد تحت رعاية الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والذي سيجتمع خلاله رؤساء الدول والحكومات، في مقر الأمم المتحدة لإجراء استعراض السنوات الأربع الأولى للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحديد التدابير اللازمة لتسريع وتيرة التقدم. وسيتيح كل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة، بالإضافة إلى المناسبات الرفيعة المستوى المقرر عقدها خلال الأسبوع نفسه في أيلول/سبتمبر - مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة؛ والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية؛ والاستعراض الرفيع المستوى لبحث التقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) - ستتيح فرصة لتدشين عقد جديد من العمل والإنجاز.

٦ - وشارك في المنتدى: ١٠٠ وزير ونائب وزير؛ ورؤساء عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛ وما يزيد عن ٠٠٠ ٢ ممثل للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين من جميع المناطق. ونُظمت خلاله أيضا ٢٥٣ مناسبة جانبية و ٣٦ معرضا ، و ١٧ منبرا غير رسمي للاستعراضات الوطنية الطوعية (''المختبرات'').

٧ - وساهم في إعداد هذا الموجز، المقدم عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠، خمسة مقررين والممثلون الدائمون للأرجنتين، وبنغلاديش، ورومانيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة ومنسق أهداف التنمية المستدامة من وزارة خارجية هولندا. وأطلع مقرران من كولومبيا والليختنشتاين المنتدى على رسائل رئيسية موجهة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، والتي يرد نصها في هذا الموجز.

ثانيا - الرسائل الرئيسية

٨ - يرد فحوى المناقشات بين المشاركين في الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) المجتمع الدولي ليس على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمس الحاجة بشدة إلى استجابة أكثر عمقا وطموحا وتحوُّلا وتكاملا؛

(ب) أهداف خطة عام ٢٠٣٠ تظل أفضل خارطة طريق من أجل التغلب على التحديات في مجال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يخرج من منطقة الرفاه لمتابعة سبل جديدة من العمل الجماعي بوتيرة أسرع بكثير؛

(ج) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ويتحتم إقامة منابر للتعاون وشراكات جديدة، وتقديم مزيد من الدعم للمدرسين وزيادة الاستثمار في تعميم التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة؛

(د) يرتبط توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي بصورة دينامية بالأهداف، وهما من وسائل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتطرح التكنولوجيات الجديدة مثل التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي، والتحكم الآلي تحديات وتتيح فرصا جديدة في هذا المجال. وينبغي بذل جهود خاصة لإدماج الشباب والنساء والفئات الضعيفة في سوق العمل؛

(هـ) عدم المساواة بين البلدان وداخلها لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما أن التقاعس عن العمل في هذا المجال يمكن أن يعرقل إحراز تقدم في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. ويتطلب اتباع سياسات فعالة للحد من أوجه عدم المساواة إقامة شراكات وإرادة سياسية؛

(و) التقدم المحرز في مكافحة تغير المناخ وآثاره أقل بكثير مما هو مطلوب. ولا يزال تحقيق الهدف ١٣ في المتناول، ولكنه ينبغي التعجيل بالوفاء بالالتزامات الحالية ورفع مستويات الطموح إلى حد كبير؛

(ز) من المهم للغاية تحقيق السلام والعدالة وبناء مؤسسات شفافة وفعالة ومتاحة للجميع وخاضعة للمساءلة، فضلا عن فضاءات مدنية آمنة، من أجل النهوض بجميع الأهداف. ويتطلب ذلك إنشاء آلية لاتخاذ القرارات تستجيب للاحتياجات، وشاملة للجميع وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات. وينبغي أيضا بذل جهود من أجل تحسين البيانات في هذا المجال؛

(ح) لا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تعبئة الموارد الوطنية اللازمة، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص، وتعزيز الإدارات الضريبية والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ويمكن أن تدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة البلدان التي تواجه تحديات تمويلية. ويمكن أيضا حشد موارد كبيرة على الصعيد الإقليمي؛

(ط) يجب أن تدرج أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر منهجية في الخطط والسياسات، مع التركيز على تحديد الأولويات وتعجيل وتيرة التقدم من خلال التدخلات التي تنطوي على آثار مضاعفة محتملة؛

(ي) الشراكات والتعاون الدولي عامل أساسي في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم؛

(ك) يجب أن تهدف استراتيجيات التنمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية إلى تحيق أهداف تتجاوز النمو الاقتصادي وأن تشمل الجوانب المتعلقة بالشمول، والمساواة، والخدمات الاجتماعية الشاملة، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والتمويل الملائم؛

(ل) ينبغي الاستثمار في البيانات والقدرات اللازمة لإجراء قياسات ملائمة يُسترشد بها في السياسات التي تكفل عدم التخلي عن أحد؛

(م) من المهم للغاية تعزيز دور الجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق الأهداف. وينبغي أن تشمل مشاركة أصحاب المصلحة البناءة إجراء مشاورات واسعة النطاق وشاملة وإنشاء آليات رسمية لغرض استمرار مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ الأهداف وفي الأعمال التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية والمناقشات التي تدور بشأنها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(ن) ينبغي إشراك الشباب بمختلف فئاته في عملية صنع القرار، وصياغة السياسات بدءا بمرحلة التصميم ووصولا إلى التنفيذ والرصد والاستعراض. وخطة عام ٢٠٣٠ هي خطة جيل الشباب ويمكن أن تتحقق من خلال الشراكات بين الأجيال؛

(ص) يمكن أن تسترشد الحكومات بالعلوم في صياغة السياسات التي تعالج أوجه التفاعل بين الأهداف – المنافع المشتركة والمفاضلات الصعبة – بطريقة تحفز التحولات الهيكلية الإيجابية. و*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* هو أداة هامة يسترشد بها صانعو السياسات؛

(ع) رحبت الدول الأعضاء بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بوصفه فرصة للتعجيل بالعمل من أجل تحقيق الأهداف. وأشارت إلى أن دخول عقد من العمل الطموح سيكفل مسارا جديدا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا – التقدم والثغرات والعقبات: هل أن العالم يقف على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب؟

٩ – شملت المسائل الرئيسية التي تناولها المشاركون ما يلي:

(أ) في حين أحرز تقدم في تحقيق عدد من الأهداف والغايات، كان التقدم بطيئا أو انعكس اتجاهه في أهداف أخرى، كما أن العالم لا يسير على الطريق الصحيح نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام٢٠٣٠ أو لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب؛

(ب) عموما، هناك قلق من أن التقدم نحو تحقيق الأهداف بطيء جدا وأن العالم يواجه نكسات في بعض المجالات، مثل الجوع؛

(ج) لا تزال أكثر الفئات ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا والأشخاص ذوو الإعاقة، معرضة لخطر التخلف عن الركب؛

(د) لا يزال عدم المساواة بين البلدان وداخلها يشكل عقبة كأداء أمام تحقيق أهداف التنمية. وينبغي مواصلة العمل لجمع البيانات ذات الصلة التي يمكن أن تسلط الضوء على المسائل المحيطة بأوجه انعدام المساواة والشروع في تحديد أسبابها ومعالجتها؛

(هـ) ينبغي أيضا الاستثمار في البيانات والقدرات لقياس المؤشرات على الوجه الملائم ليُسترشد بها في السياسات، ولا سيما من أجل ألّا يتخلف أحد عن الركب؛ وما دامت الفئات الأكثر ضعفا لا تظهر في الإحصاءات، سوف لا تُتخذ اجراءات مناسبة على صعيد السياسة العامة.

١٠ – وتبين من المناقشات أنه تم إحراز تقدم في عدد من الغايات، مثل الفقر المدقع ووفيات الأطفال أو بعض الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، فإن العالم لا يزال مع ذلك لا يقف على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف في عام ٢٠٣٠، بل إنه يتراجع في تقدمه في بعض المجالات، مثل الجوع. ومع ذلك، فإذا ما اتخذ العالم إجراءات أكثر سرعة وقدرة على تحقيق التحول، عندئذ يصبح بإمكانه الانتقال إلى مسار إنمائي يسمح بتحقيق التحول في العالم وإحياء الرؤية المنشودة في خطة عام٢٠٣٠.

١١ - ويطرح ارتفاع مستويات انعدام المساواة مشكلة رئيسية في حد ذاته كما أنه يشكل عقبات كأداء تحول دون تحقيق الأهداف. وينبغي القيام بمزيد من العمل لمعالجة أسباب انعدام المساواة، بوسائل منها مكافحة الفساد، وتعزيز تحصيل الضرائب، وكفالة الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان. وأفاد بعض المشاركين أن سياسات اليوم لا تولي الاهتمام الكافي للهدف ١٠. وشددت بعض الوفود على أهمية معالجة انعدام المساواة بين البلدان، ودعم البلدان الأكثر ضعفا.

١٢ - وخلص المشاركون إلى أن تحسين قدرة النظم الإحصائية الوطنية على توليد البيانات وقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف مسألة هامة، ولا سيما الحاجة إلى إنتاج بيانات مصنفة من أجل تحديد من يتخلف عن الركب والاستفادة من ذلك في اتخاذ الإجراءات الفعالة.

١٣ - ولوحظ أن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قد اكتشف أن العديد من البلدان لا تزال تكافح من أجل تحديد التكاليف بصورة كاملة، ووضع خطوط الأساس والمعالم الرئيسية والتعاون الفعال في تنسيق جهودها في مجال التنفيذ على الصعيد الوطني.

١٤ - وأكد عدة مشاركين على ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وتدل اتجاهات الانبعاثات الحالية على زيادة الاحترار العالمي بثلاث درجات مئوية على الأقل بحلول عام ٢١٠٠. ولذلك يلزم الإسراع باتخاذ تدابير تكيف أكثر فعالية. وفي حين أن العديد من البلدان قد صدقت على اتفاق باريس وأبلغت بمساهماتها الأولى المحددة وطنيا، ليس هناك سوى عدد قليل من البلدان ''تترجم الأقوال إلى أفعال''؛ وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك تحديد سعر معقول للكربون.

١٥ - وكان التمويل من المسائل البارزة الأخرى. وحدد المشاركون العديد من الثغرات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة الموارد، بما في ذلك تلك المتصلة بالبلدان المتوسطة الدخل، وشددوا على ضرورة مواءمة الميزانيات الوطنية مع استراتيجيات التنفيذ. وشدد بعض المتكلمين على تعددية الأطراف باعتبارها عاملا حاسما للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رابعا - استعراض الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧

الهدف ٤: التعليم الجيد

١٦ - شملت المسائل الرئيسية التي تناولها المشاركون ما يلي:

(أ) من الضروري زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد للجميع من أجل مواجهة التحديات مثل تغير المناخ، وتمكين الأشخاص ذوي المهارات الجديدة وإتاحة فرص العمل والنمو الاقتصادي، ودعم المجتمعات السلمية والمؤسسات الفعالة؛

(ب) أوجه القصور في مجال المساواة والشمول هي من بين أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق الهدف ٤، ولا سيما بالنسبة للفتيات والأطفال في مناطق النزاع. وليس بإمكان البلدان المتسلقة سُلّم التنمية أن تترك ولو طفلا واحدا خلف الركب. وفي هذا الصدد، لا بد من تحديد الحواجز وكسرها؛

(ج) لضمان نوعية التعليم في المستقبل، من الضروري وضع برامج للتعاون وإقامة شراكات جديدة وتحديد قيم مشتركة بشأن أهمية التعليم، وتقديم المزيد من الدعم للمدرسين وزيادة الاستثمار في تعميم التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة. ويتطلب الهدف ٤ إعادة تصور ثورية للتعليم في العالم المعاصر.

١٧ - والتعليم أداة محورية لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ والإعداد للمستقبل. ويمكن التعجيل باتخاذ إجراءات في مجال التعليم العالي والتعلم مدى الحياة لتمكين الناس من العمل في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وتحسين سبل معيشتهم، وتطبيق المعارف الجديدة والتفكير الابتكاري للتغلب على التحديات من أجل تحقيق الاستقرار والسلام.

١٨ - ويلزم إعادة تساوق النظم التعليمية من أجل تلبية احتياجات الأفراد من التعلُّم، ومسايرة العالم الحديث مع الحرص على المحافظة على المعارف التقليدية عبر الأجيال، والاستفادة من تكنولوجيات التعلُّم والهياكل الأساسية الرقمية، وتغيير العقليات بشأن أهمية التعليم بالنسبة للمجتمعات، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم الجيد. ويجب أن يركز التعلم على بناء المهارات في القراءة والرياضيات كما ينبغي إدراج أهداف التنمية في مناهج التعليم.

١٩ - وينبغي التعجيل بمعالجة العقبات التي تواجهها الفتيات في مجال التعليم، والشباب في المناطق الريفية، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون والمهاجرون، والأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع. ولتحسين نوعية التعليم في المناطق الريفية وفي البلدان المنخفضة الدخل يلزم الاستثمار في الهياكل الأساسية لكفالة تمكين الأطفال من الذهاب إلى المدارس المزودة بالكهرباء والصرف الصحي والمياه النظيفة، ولتحطيم الحواجز الرقمية.

٢٠ - وتقل المستويات الحالية للاستثمار في التعليم ودعم المعلمين كثيرا عما هو مطلوب لتحقيق الهدف ٤. ويمكن أن تحسن زيادة الدعم العام المقدم للتعليم من جودته.

الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

٢١ - شملت المسائل الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) يترابط الهدف ٨ مع الأهداف الأخرى، وهو وسيلة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، من خلال دعمه التقدم نحو تحقيق الأهداف الأخرى؛

(ب) على الرغم مما أُحرز من تقدم، يتزايد اتساع أوجه عدم المساواة القائمة، وتمس الحاجة إلى بذل جهود لإدماج الشباب والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة في سوق العمل من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛

(ج) من الضروري تهيئة بيئة مواتية حتى تصبح الظروف سانحة لتحقيق الهدف ٨، بما في ذلك نمو المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها، وللحد من العمالة الهشة ولزيادة فرص العمل؛

(د) الحماية الاجتماعية القائمة على أساس الحوار الاجتماعي محرك رئيسي للهدف ٨.

٢٢ - والهدف ٨ هو أداة للتأكيد مجددا على علاقة التعاضد بين السياسات الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعمالة الكاملة والعمل اللائق. واعترف كثير من المتكلمين بما لهدف العمل اللائق من أهمية محورية وبوصفه وسيلة لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ على أساس النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

٢٣ - ولبناء مستقبل عادل ومستدام، يجب على المجتمع الدولي الاستثمار في البشر. ويعني ذلك الاستثمار في الوظائف، والمهارات والحماية الاجتماعية، ودعم المساواة بين الجنسين. كما يعني ذلك

الاستثمار في مؤسسات سوق العمل حتى تكون الأجور كافية وساعات العمل محدودة، وضمان السلامة والصحة وغير ذلك من الحقوق الأساسية في مكان العمل. وهذا يعني كذلك اعتماد سياسات تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع.

٢٤ - ودعا العديد من المشاركين إلى أن يتم تنفيذ الهدف ٨ من خلال الحوار الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، واعتماد النمو الاقتصادي على الابتكار الأخضر والفصل بين الموارد. وأشار المشاركون إلى أهمية تحسين الحوكمة، وسيادة القانون والتعددية الشاملة للجميع والتقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمالة من أجل تحقيق هذا الهدف. وخلص المشاركون إلى أن تعدد أصحاب المصلحة والشراكات الشاملة للجميع والتعاون بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي عوامل بالغة الأهمية لإحراز التقدم.

٢٥ - والاقتصاد السائد في العديد من السياقات القطرية هو الاقتصاد غير الرسمي ولذلك ينبغي أن تركز عليه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحددة الأهداف. ولا تسهم تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والحوكمة الرشيدة في توفير فرص العمل فحسب، بل تسهم أيضا في إضفاء الطابع الرسمي على العمل والعمل اللائق. ولا يزال التفاوت بين الجنسين في تحقيق الهدف ٨، بما في ذلك الفجوة في الأجور بين الجنسين، قائما في معظم البلدان. ولا تزال بطالة الشباب أحد الشواغل الرئيسية، إذ أن هناك نسبة كبيرة من الشباب غير ملتحقين بالمدارس أو البرامج التدريبية.

٢٦ - وتطرح التكنولوجيات الجديدة مثل التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي، والتحكم الآلي تحديات وفرصا جديدة في هذا المجال. وهي تتطلب وضع سياسات حكومية تكفل تحقيق فوائد على جميع مستويات المجتمع وأن تحترم أشكال العمالة غير الاعتيادية حقوق العمال وحمايتهم. ويمكن أن تدعم التكنولوجيات الجديدة الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة كما يمكن أن تحقق مكاسب في الإنتاجية الاقتصادية، ولكن يجب أن يستند ذلك إلى تنمية المهارات الرقمية، وتطوير الهياكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا، والموارد الأخرى من أجل تجنب الفجوة الرقمية العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة

٢٧ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) أوجه انعدام المساواة مرتفعة بشكل صارخ وتزداد سوءا في بعض أنحاء العالم، ومن المحتمل أن يؤدي التقاعس عن معالجتها إلى عرقلة التقدم في مجالات أخرى من خطة عام ٢٠٣٠. وهناك اختلافات في درجة التفاوت بين البلدان والمناطق، غير أنها تظل مشكلة عالمية تؤثر على تحقيق الأهداف الأخرى؛

(ب) الحواجز القانونية والتمييز هي من بين أكبر التحديات التي تعوق الحد من انعدام المساواة. وتتعرض الفئات التي تشمل النساء والمهاجرين، والأطفال، والذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، والمسنين، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحولين جنسيا، والمزدوجي الجنس، تتعرض لخطر التخلف عن الركب ما لم تُزال الحواجز التي تعوق مشاركتها الكاملة والمتساوية في المجتمع؛

(ج) يتجاوز نطاق انعدام المساواة الدخل والثروة. ويجب أن تعالج الإجراءات أوجه انعدام المساواة في التعليم، والصحة، والعمل، وإسماع الصوت، والقدرة (أي حرية الاختيار) والإسكان، والهياكل الأساسية والتعرف على الآثار الناجمة عن تغير المناخ، من بين جوانب الحياة الكريمة الأخرى؛

(د) ويتطلب وضع سياسات فعالة للحد من انعدام المساواة إقامة الشراكات والتعهد بالالتزامات المشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يجب أن يشمل ذلك الاستماع لأصوات الفقراء والمستبعدين. ويمكن أن يسهم تحسين البيانات بشأن الفئات المستبعدة في اتخاذ إجراءات مستنيرة.

٢٨ - وما انفكت أوجه انعدام المساواة تتفاقم في العديد من أنحاء العالم وهو ما يتطلب التسريع باتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق غايات الهدف ١٠. وانعدام المساواة يتجاوز نطاقها الدخل وتشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحفز الفرص والنتائج. ويمكن أن يكون التعليم عاملا من عوامل المساواة ووسيلة لدعم الحراك الاقتصادي والاجتماعي، ولكن العقبات المالية التي تحول دون الحصول على التعليم الجيد خطر يعزز التفاوت في الدخل بل ويفاقمه.

٢٩ - وانعدام المساواة ليس نتيجة طبيعية للتنمية. ويمكن معالجتها من خلال السياسات المصممة بشكل مناسب تدعمها الإرادة السياسية لدى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبالاستماع إلى أصوات الفئات التي تعاني من الإقصاء. وتشمل الإجراءات الرامية إلى الحد من أوجه انعدام المساواة وضع سياسات ضرائب تصاعدية وسياسات لسوق العمل، ودعم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وتقديم الخدمات العامة (ولا سيما التعليم الجيد، والرعاية الصحية ورعاية الأطفال)، وتعديل القوانين والممارسات التمييزية على أي أساس كان بما في ذلك ضد النساء، وتحسين فرص الوصول إلى العدالة. وينبغي تنظيم منابر لتبادل المعلومات بشأن الإجراءات الناجعة في الحد من أوجه انعدام المساواة.

الهدف ١٣: الإجراءات المتعلقة بالمناخ

٣٠ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) التقدم المحرز بشأن الهدف ١٣ أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء بغاياته بحلول عام ٢٠٣٠. وإذا لم يغير المجتمع الدولي المسار بحلول عام ٢٠٢٠، فإن العواقب قد تكون وخيمة؛

(ب) لا يزال من الممكن تحقيق الهدف ١٣ إذا تم التسريع في وتيرة تنفيذ الالتزامات القائمة والرفع كثيرا في مستوى الطموحات للحد من الاحترار العالمي في مستوى ١,٥ درجة مئوية من خلال وحدة الهدف الشامل؛

(ج) الاستفادة من النهج التآزرية والشاملة في جميع المستويات والقطاعات، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الشراكات، وتعزيز الابتكار والسبل الجديدة للتمويل، وتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة، ودعم التعليم وبناء القدرات، كلها عوامل أساسية من أجل الوفاء بالالتزامات الجماعية بموجب اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - ويُمنى العالم بالإخفاق في تحقيق أهداف اتفاق باريس؛ وسيستمر هذا الاتجاه ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة وإجراء تحولات لم يسبق لها مثيل في جميع جوانب المجتمع تشمل جميع القطاعات

الاقتصادية والمجتمع ككل. ويدعو الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره المعنون *الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية*، إلى اتخاذ إجراءات تشمل الجميع وتعاونية وتآزرية. وتركز نتائج الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كاتوفيتشي، بولندا، في الفترة من ٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على ضرورة أن تطمح جميع الدول إلى تحقيق المزيد.

٣٢ - ومن الأهمية بمكان الاستفادة من أوجه التآزر والفوائد المشتركة وبذل جهود تعاونية ومنسقة لتحقيق الأهداف الإنمائية وتنفيذ اتفاق باريس. وسيكون من المهم للغاية التعجيل بالتحول في مجال الطاقة. ويمكن أن يكفل التنفيذ التآزري للإجراءات المتعلقة بالمناخ، والتنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية والاستعراضات الوطنية الطوعية، والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث في سياق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، يمكن أن تكفل قطع أشواط وتحقيق والتقدم في هذا المجال.

٣٣ - ويمكن أن تساعد الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء المخاطر وتعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في تحقيق أهداف إطار سنداي، وهو شأن يهم بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٣٤ - ويمكن أن تسهم الإدارة المستدامة للغابات إلى حد كبير في التصدي لتغير المناخ. ويمكن أن يؤدي التنفيذ الناجح وتوسيع نطاق الإجراءات القائمة على الغابات إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يُقدَّر بـ ١٥ جيغاطن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما من شأنه أن يسُدّ ''فجوة الانبعاثات'' الحالية.

٣٥ - ويمكن أن يدعم توافر الموارد المالية الدولية وزيادة حجمها ونطاق تغطيتها وامكانية الحصول عليها العمل المناخي على النطاق وبالسرعة المطلوبين. وشدد العديد من المشاركين على أهمية تجديد الصندوق الأخضر للمناخ في عام ٢٠١٩. ولا بد من زيادة كمية ونوعية الموارد المالية المقدمة للبلدان النامية، والدعم التقني والمالي اللازمين لتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنيا، وتمويل التكيُّف، ولا سيما بالنسبة لفائدة أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتضررة من النزاعات، كما يجب التركيز في ذلك على الفئات الأكثر ضعفا من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الهدف ١٦: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

٣٦ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) الهدف ١٦ هو نتيجة وعامل مساعد لتحقيق جميع الأهداف. وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع هي عوامل حافزة للحد من الفقر وضمان التعليم الجيد وتعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي، كما أنها تتعزز بفضل نجاح هذه الجهود؛

(ب) من المهم للغاية بناء مؤسسات شفافية وفعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، فضلا عن تهيئة أماكن مدنية محمية وآمنة من أجل النهوض بتنفيذ الهدف ١٦، فضلا عن الأهداف الأخرى. وللنجاح في تنفيذ هذا الهدف يلزم اتخاذ القرارات على نحو يستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. ومن الأهمية بمكان أن تتبع الحكومات نهجا محوره الإنسان؛

(ج) ينبغي بذل جهود متضافرة لتحسين جمع البيانات ونطاق تغطيتها ونوعيتها، واستحداث أدوات مبتكرة لجمع البيانات وإدراج بيانات عن النساء والشباب والأطفال والفئات الضعيفة في استعراض الهدف ١٦.

٣٧ - ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة من دون السلام والأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر من دون التنمية المستدامة. وهناك حاجة واضحة إلى العمل بطريقة شاملة لمعالجة الدوافع والأسباب الجذرية للنزاع، التي أصبحت متعددة الأبعاد بسبب طبيعة العنف المتغيرة.

٣٨ - وتتفاوت وتيرة التنفيذ وتعوزها السرعة الكافية لتحقيق غايات الهدف ١٦ بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الضروري استئناف الجهود وتوسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الهدف ١٦. وهناك ثغرات تتخلل التغطية ونوعية البيانات المتاحة بشأن الأهداف المختلفة، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز القدرة الإحصائية، ومدى توافر البيانات الموثوقة. ولا يمكن الاستهانة بدور عمليات مراجعة الحسابات في تتبع الأداء العام في تنفيذ الأهداف.

٣٩ - ولا بد من ضمان المشاركة والشمول في عملية صنع القرار، من خلال الأخذ بنهج العمل على صعيد الحكومة ككل وعلى صعيد المجتمع ككل، فضلا عن تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل تحقيق الهدف ١٦. ويجب على الحكومات أن تتبع نهجا متكاملة، وتعتمد نهجا محوره الإنسان، وتستفيد من البيانات وتبني القدرات اللازمة للتنفيذ. ويتطلب النجاح في هذا الصدد ضمان سيادة القانون الفعلية، وتحسين الوصول إلى العدالة وتوفير سبل الانتصاف لضحايا الظلم.

٤٠ - وشدد كثير من المشاركين على الحاجة إلى الزيادة في حجم الاستثمار، وبناء المؤسسات وتنمية القدرات من أجل وضع نماذج حوكمة جديدة قائمة على الاحتياجات والمسؤولية المحلية، ودعوا إلى تعزيز التعاون في التصدي للفساد والتدفقات غير المشروعة من الأموال والأسلحة، وكذلك إلى وضع استراتيجيات مؤسسية للتصدي للجرائم السيبرانية. وأكدوا أيضا على دور البرلمانات في إنشاء المؤسسات وتحديد الأولويات من خلال الميزنة.

الهدف ١٧: الشراكات من أجل تحقيق الأهداف

٤١ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) ينبغي النظر إلى سد ثغرات التمويل الكبيرة من وجهة نظر قُطرية وإقليمية. ويمكن أن تخفي الاتجاهات العالمية الإجمالية خروج بعض البلدان عن الطريق الصحيح فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتمويلها. ويمكن أن تدعم زيادة التركيز على السياقات القطرية اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وعملية في مجال السياسة العامة من أجل تعبئة الموارد الوطنية، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص، وتعزيز الإدارات الضريبية والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) أطر التمويل الوطنية المتكاملة هي أدوات محتملة لدعم البلدان في مواجهة التحديات في مجال التمويل، كما أنها تفيد في تحديد مدى توافر الموارد وطبيعتها ومدى انطباقها داخل بلد بعينه. والجهود الإقليمية وفرص التمويل، فضلا عن التعاون الإنمائي الدولي، عوامل هامة، وينبغي أخذها في الاعتبار؛

(ج) لا بد من مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تمويل التنمية، بما في ذلك بإشراك المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص. ويمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

تحت رعاية الجمعية العامة، والحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية نقطة تحول في تحديد كيفية التغلب على العقبات التي تعوق تمويل الأهداف وتعزيز التقدم من خلال الإجراءات والمبادرات العملية.

٤٢ - ويتطلب سد الفجوات الكبيرة في تمويل الأهداف البناء على الالتزامات السابقة ومجالات التعاون الدولي الناجح، إلى جانب الابتكارات من أجل حشد وسائل التنفيذ. وهناك فرص لم تُستغل فيما يتعلق بتحسين مكونات التمويل وتوزيعه من أجل تعظيم آثار التنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٤٣ - وينبغي أن تكون نهج التمويل أكثر تركيزا على السياقات الوطنية، مع زيادة الاهتمام بالخصائص التمويلية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك في أفريقيا. ويستجيب عمل الأمم المتحدة بشأن أطر التمويل الوطنية للحاجة بصورة عامة إلى تحسين فهم خيارات التمويل عموما.

٤٤ - وأكد المشاركون على استمرار أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، نظرا لأنه لا تتاح للحكومات الوطنية، في بعض السياقات القطرية، سوى خيارات قليلة لسد الثغرات في الميزانية. ومن العناصر الأساسية أيضا تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتشجيع الاستثمار الطويل الأجل، كما أن المجال يتسع كثيرا لتحسين الإدارات الضريبية. ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة مصدر تحدٍّ.

٤٥ - ومن الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لفتح الأبواب أمام التمويل الخاص على نحو أكثر فعالية وضع سياسات تدعم البيئات التنظيمية، وبذل المزيد من الجهود من أجل تحويل التحديات الإنمائية إلى مشاريع مقبولة لدى المصارف وبناء القدرات. ومن الممكن أن تستخدم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف رأس المال المتاح لأغراض التنمية، كما أن بإمكانها تعبئة التمويل الخاص في مجالات مثل الهياكل الأساسية.

خامسا - الاستعراض المواضيعي

ما هي المناطق التي تقدم معلومات للمجتمع الدولي عن تنفيذ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية

٤٦ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) يجب تعزيز الروابط بين عمليات الاستعراض ومتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وتقوم المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة بدور رئيسي في هذا المجال عن طريق تعزيز استعراضات الأقران، وتبادل الآراء بشأن السياسات، وتعزيز التعاون والمشاركة الشاملة؛

(ب) تتيح الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقوم بها الدول الأعضاء فرصة لتعزيز النهج المتكاملة والتعجيل بتطبيقها، بما في ذلك عن طريق تعميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية والميزانيات وعمليات التخطيط الوطنية؛

(ج) يواجه العالم تحديات مشتركة ناشئة، على سبيل المثال، عن تفاقم أوجه انعدام المساواة، وتغير المناخ، والتشرد. ويتسم التقدم في المناطق الخمس بالبطء، ومن الضروري العمل عبر الحدود للتعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يحتِّم وضع سياسات متماسكة ومتكاملة أكثر من أي وقت مضى.

٤٧ - وأشارت جميع المناطق إلى إشراك الفئات المهمشة والأشد تخلفا عن الركب في تنفيذ الأهداف. وشددت على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسلطت الضوء على تفاقم أوجه انعدام المساواة والآثار السلبية الناشئة عن تغير المناخ في جميع المناطق. وأكدت أيضا على ما للمؤسسات الفعالة وتنسيق السياسات من دور هام في معالجة التحديات ومواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٨ - وبالإضافة إلى السمات الخاصة بكل منطقة والتحديات المشتركة، شدد العديد من المشاركين على الدور التمكيني للتكنولوجيا والبيانات المصنفة الجيدة، وحثوا في الوقت نفسه على أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للعوامل الخارجية، ولا سيما في أسواق العمل. كما أشار عدة مشاركين إلى الحاجة إلى بيانات مصنفة لمعالجة أوجه الضعف وكذلك الحاجة إلى تعزيز النظم الإحصائية الوطنية. وأشار البعض إلى أهمية تعددية الأطراف في مكافحة أوجه انعدام المساواة وتعزيز السلام. وشدد آخرون على الدور الحاسم للتجارة، والنهج القائمة على مشاركة المجتمع ككل وأصحاب المصلحة المتعددين، وأكدوا على الآثار الضارة التي تترتب على الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، داعين إلى زيادة التركيز على الشفافية والمساءلة إضافة إلى بناء مؤسسات فعالة.

وجهات نظر الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٩ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) تستثمر الدول الجزرية الصغيرة النامية بكثافة في التعليم والتنمية البشرية لتهيئة بيئة تمكينية من أجل تزويد المواطنين في القرن الحادي والعشرين بالكفاءات والمهارات اللازمة لدفع عجلة مباشرة الأعمال الحرة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

(ب) تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التمويل التساهلي المنخفض التكلفة الذي يمكن الحصول علية بسرعة ويسر من أجل دعم التنمية المستدامة. والحيّز المالي في معظم هذه الدول محدود نظرا إلى أن خدمة الديون وإعادة البناء بعد الكوارث تحوِّل الموارد عن الاستثمارات الاجتماعية؛

(ج) من المهم للغاية إقامة الشراكات والتعاون الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٠ - وتتبع الدول الجزرية الصغيرة النامية سياسات واستراتيجيات على الصعيدين الإقليمي والوطني تهدف إلى الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على الصمود. وقد وضعت أو هي بصدد وضع أطر شاملة للتنمية المستدامة تعكس خطة عام٢٠٣٠ ومسار ساموا وما لها من أوجه تآزر يعزز بعضها البعض.

٥١ - وقد تحسنت امكانية الحصول على التعليم في بعض البلدان وأصبحت تحظى فيها بدرجة عالية من الأولوية فيما يتعلق بضمان المزيد من الشمولية والاستدامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز، ستواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات جسيمة، وتفاقم أوجه الضعف وانعدام المساواة. ولا تزال بطالة الشباب تشكل مصدر قلق، شأنها شأن مجموعة من المشاكل الصحية التي تعاني منها هذه البلدان.

٥٢ - وتظل الاستثمارات غير كافية في مجالات حيوية مثل التعليم، وجمع البيانات والإحصاءات، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير فرص الدخل المنتظم من خلال العمل اللائق وتنمية المهارات

والكفاءات. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيات الرقمية دورا هاما في تعجيل وتيرة التنمية الاجتماعية، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في السياسات الوطنية.

٥٣ - وفيما يتعلق بمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد حدّت التحديات المالية من قدرة حكوماتها على توفير الخدمات الاجتماعية. ويرى الكثيرون، أن خدمة الدين قد حوّلت الموارد عن الاستثمارات الاجتماعية والرأسمالية. وتعني القيود التي تواجهها معظم هذه الدول فيما يتعلق بمدى توافر الموارد المالية على الصعيد الوطني أن من المهم للغاية أن تحصل على الدعم الكامل والعملي من الشركاء الثنائيين والمجتمع الدولي. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على تلبية الاحتياجات التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ جيل جديد من أطر التنمية المتكاملة، وعلى الدور الحاسم للتنمية والتمويل الخاص، وإقامة الشراكات، ومباشرة الأعمال الحرة والتعاون.

٥٤ - ويجب أن تكتسب الدول الجزرية الصغيرة النامية القدرة على التكيف في هذه البيئة العالمية سريعة التطور، وأن تعزز قدراتها الاستيعابية، وتتكيف مع تغير المناخ، وتضع نظما اجتماعية واقتصادية قوية، وتحشد التمويل اللازم لتنفيذ ورصد النتائج. ويجب أن توطد أيضا العلاقات الراسخة مع الشركاء التقليديين وتبني علاقات جديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات الذكية.

٥٥ - وتحتاج أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن تضع استراتيجيات عامة لتنفيذ السياسات وتتبنى عمليات إبلاغ أكثر بساطة واتساقا ومصممة على نحو أفضل يناسب قدراتها المحدودة، مع مراعاة آليات وعمليات الإبلاغ الوطنية والإقليمية القائمة.

وجهات نظر أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية

٥٦ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) لا تزال أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات هيكلية في مجال التنمية المستدامة. وفي حين أحرزت هذه البلدان بعض التقدم، فإنها لم تسلك بعد المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ب) مطلوب من الحكومات والمجتمع الدولي عمل المزيد، ويجب حثّ القطاع الخاص والمجتمع المدني على المزيد من المشاركة. فالتحديات الأمنية والكوارث وتغير المناخ سبب في تحويل الموارد الشحيحة أصلا من التنمية، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار في خطط التنمية والمساعدة الدولية؛

(ج) وتحتاج البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نموا إلى الدعم من أجل كفالة انتقالها السلس. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية أيضا إلى دعم كبير، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، من أجل التغلب على القيود التي تعوق تنميتها؛

(د) يجب أن تسعى استراتيجيات التنمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية إلى إيجاد حلول تتجاوز النمو الاقتصادي وإعطاء الأولوية للشمولية، والمساواة، والخدمات الاجتماعية الشاملة، والقدرة على الصمود إزاء تغير المناخ، والتمويل الكافي. ويتطلب تحقيق التنمية الشاملة للجميع توفير التمويل الكافي وتحديد الخيارات على مستوى السياسة العامة.

٥٧ - وتناولت المناقشة الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحديات الجغرافية والهيكلية. وفي حين أحرزت هذه البلدان بعض التقدم، فإنها لم تحقق نموا كافيا كما أنها لا تتبع المسار الصحيح للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وسلط عدد من المشاركين الأضواء على ضرورة ''الوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب أولا''.

٥٨ - ونوه المشاركون بتفاقم ضعف أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية أمام تغير المناخ، والكوارث والتحديات الأمنية، التي تحوِّل جميعها الموارد بعيدا عن التنمية وتتسبب في انتكاسات كبيرة على طريق الاستدامة. وشدد بعض المشاركين على أهمية تعددية الأطراف وعلى مجموعة من القواعد والمؤسسات الدولية التي تدعم حقوق البلدان الضعيفة ومصالحها. وأشار البعض تحديدا إلى الحاجة إلى إنشاء لجنة ضرائب حكومية دولية.

٥٩ - وقبل استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أشار المشاركون إلى المجالات ذات الأولوية وأوجه التآزر في البرنامج مع خطة عام ٢٠٣٠ ودعوا إلى تقديم المزيد من الدعم لتنفيذ البرنامج. وأولى المشاركون أيضا أهمية كبرى لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ٢٠٢١، الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٧٣ والذي سيتيح فرصة لتسريع التقدم الذي أحرزته هذه البلدان نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٦٠ - واقترح المشاركون العديد من السبل التي يمكن أن يساعد بها المجتمع الدولي البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على القيود التي تعوق التنمية فيها، وذلك من خلال وسائل التنفيذ مثل الموارد المالية، وبناء القدرات، والتكامل الإقليمي، ودعم بناء القدرة على الصمود والتصدي لآثار تغير المناخ، وإشراك النساء والفتيات في جميع الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية. ودعا المشاركون أيضا إلى زيادة الدعم المقدم من بلدان المرور العابر، فضلا عن الدعم المقدم إلى بلدان المرور العابر من أجل تنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات ذات الصلة دعما للبلدان النامية غير الساحلية.

وجهات نظر المجتمع

٦١ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) بالنظر إلى الأهمية الشاملة لحقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يعزز المنتدى السياسي الرفيع المستوى هذا المنظور بإدراج الجماعات، ولا سيما أكثر الفئات تهميشا؛

(ب) تمثل المنتديات الإقليمية فرصا فريدة لتعزيز المساءلة وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تحقيق الأهداف وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وينبغي بذل جهود لتعزيز الروابط بين المنتديات الإقليمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال إدماج المنظورات الإقليمية في المنتدى وتكرار الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الأهداف على الصعيد الإقليمي، واستعراض أفضل الممارسات على الصعيد العالمي؛

(ج) مشاركة جميع أصحاب المصلحة مهمة للغاية وينبغي تعزيزها خلال عمليات استعراض خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك إصلاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(د) من الضروري تعزيز دور المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وينبغي أن تفضي مشاركة أصحاب المصلحة البناءة إلى إجراء مشاورات شاملة تستهدف أكثر الفئات تهميشا في وضع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، وإنشاء آليات رسمية للمشاركة المستمرة.

٦٢ - وأكد العديد من المشاركين على أهمية التأكد من أن عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ ستكون شاملة ومنصفة. وتشكل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة هي وسيلة قوية لإعمال جميع حقوق الإنسان.

٦٣ - وشدد المشاركون على أن لأصحاب المصلحة دور حاسم في تعزيز عملية متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكررت المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التأكيد على أهمية دورها وعلى ضرورة العمل بجدية على تشجيع زيادة مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل التنفيذ والاستعراض الفعليين لخطة عام ٢٠٣٠.

٦٤ - وأكد كثير من المشاركين على ضرورة توسيع حيز مشاركة أصحاب المصلحة والتفاعل خلال المنتدى. وطلبوا أن يتم منذ البداية وعلى الصعيد الوطني إدراج المشاورات الشعبية في جميع مراحل عملية الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك في إجراءات المتابعة بعد تقديم الاستعراضات الوطنية في المنتدى. وينبغي أن تكون عملية الاستعراض الوطني الطوعي في متناول الجميع منذ مرحلة الإعداد، مع وضع جداول زمنية للاستعراضات المشتركة مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما أولئك المعرضون لخطر التخلف عن الركب. ويمكن أن يعزز إنشاء مراكز إقليمية للمجتمع المدني مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المحافل الإقليمية وعلى الصعيد العالمي على حد سوى.

الترابط بين العلوم والسياسات، بما في ذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمها فريق العلماء المستقل بشأن *التقرير العالمي للتنمية المستدامة*

٦٥ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) آن الأوان لدقّ ناقوس الخطر والتعجيل باتخاذ الإجراءات اللازمة إذا كان لا بد للمجتمع الدولي أن ينجز خطة عام ٢٠٣٠؛

(ب) يمكن أن تسترشد الحكومات بالعلوم في صياغة السياسات التي تتناول التفاعل بين الأهداف - الفوائد المشتركة والمفاضلات الصعبة على حد سوى - بطريقة تحفز التحولات البنيوية التي يحتاجها العالم؛

(ج) يجب أن تتعاون الحكومات، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والجهات الأخرى للاستثمار في مجال العلوم من أجل التنمية المستدامة - النهج ذات المهمة المحددة والمبتكرة إزاء البحوث العلمية التي تكمل البحوث التقليدية. وستكون عملية تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة، أو علم الاستدامة، متعددة التخصصات وتشمل معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والعامة؛

(د) ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي ببناء قدرات جديدة والاستفادة على وجه أفضل من القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب. ويتطلب إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وضع حلول ونهج خاصة بكل بلد.

٦٦ - وتبادل رؤساء أفرقة العلماء المشاركون الذين أعدوا *التقرير العالمي للتنمية المستدامة* النتائج الرئيسية الواردة في التقرير، لاسيما: العالم يسير خارج المسار الصحيح في العديد من مجالات تنفيذ الأهداف، مع ما يترتب على ذلك من اتجاهات سلبية في مجالات عدم المساواة، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وعدم كفاية التقدم المحرز في العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر ودحر الجوع.

٦٧ - ويتضمن التقرير اقتراح أربع أدوات عمل هي: الحوكمة، والاقتصاد والمالية؛ والسلوك الفردي والجماعي؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وينبغي استخدام هذه الأدوات على نحو متكامل في نقاط دخول ست هي: رفاه الإنسان، والاقتصادات المستدامة والعادلة، والأغذية، والطاقة، والمدن، والمشاعات العالمية. وسيكون الالتزام بعلم الاستدامة، وبناء القدرات في بلدان الجنوب بالغ الأهمية من أجل تحقيق التقدم.

٦٨ - وينبغي أن يستثمر صانعو السياسات في آليات مثل أكاديميات العلوم التي يمكن أن تقوم بتوليف المعارف الموجودة وإتاحتها لمقرري السياسات على جميع المستويات والوصول إلى الخطوط الفاصلة بين مختلف التخصصات من أجل التوصل إلى حلول مبتكرة.

٦٩ - ويمكن أن تسلط العلوم الضوء على أوجه التآزر بين مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال الحد من أخطار الكوارث، كما يمكن أن تزيد من فعالية التنفيذ. ويمكن أن يؤدي تسخير العلم والتكنولوجيا والبيانات دورا حاسما في السياسات المحلية، كما يمكن أن يسهم في تحسين حياة الناس اليومية.

٧٠ - ورحب المشاركون بالاستنتاجات الواردة في *التقرير العالمي للتنمية المستدامة*. وأعرب عدة مشاركين عن الالتزام بالتوصيات الواردة فيه، ولا سيما الالتزام بدعم القدرات العلمية في بلدان الجنوب، عن طريق تدريب المعلمين والاستثمار في مراكز التفوق والمؤسسات الأخرى التي لا تشجع نزوح الأدمغة. وأعرب المشاركون أيضا عن تأييد التوصيات المتعلقة بتشجيع القطاع الخاص والشركاء الممولين على الاستثمار في تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة.

٧١ - وينبغي ألاّ يتخلف أحد في عملية تسخير العلم والتكنولوجيا - وفي عملية إعداد التقرير - التي ينبغي أن تكفل إدراج احتياجات ووجهات نظر النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المستضعفين بصورة كاملة في جميع الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٧٢ - وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن الالتزامات المعلنة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٩ ستدرج في الصيغة النهائية للتقرير الذي سيصدر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

تقرير المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة الرابع المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة

٧٣ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) أكّد إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا في عام ٢٠١٥ الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) كان المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار محلّ اهتمام أوساط الشباب المبدعين والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(ج) يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه التحولات التكنولوجية في تحقيق الأهداف؛

(د) تتطور التكنولوجيات الجديدة بسرعة وتمثل فرصة وتحديا في آن واحد؛

(هـ) ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعارف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وزيادة الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في البلدان النامية.

٧٤ - وعلى الرغم من محدودية الموارد، أحرز تقدم كبير نحو التفعيل الكامل لآلية تيسير التكنولوجيا.

٧٥ - وقد حفز المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار التعاون مع المؤتمرات ذات الصلة العادية والمنتديات الأخرى، مثل مؤتمر القمة العالمي للحلول، والمؤتمر العالمي للتكنولوجيا والإبداع المستدامين. وأصبحت فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار تتألف الآن من ٤٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع الفريق الذي يضم ١٠ أعضاء ومع ممثلي الأوساط الأكاديمية والأعمال والمنظمات غير الحكومية.

٧٦ - وتشير العديد من غايات الأهداف إلى الحاجة إلى اقتصاد دائري، وهي لا يمكن أن تتحقق دون إجراء تغييرات في عمليات الإنتاج والاستهلاك أو من خلال الابتكارات التكنولوجية التحولية. وكثير من هذه الابتكارات التكنولوجية متاحة اليوم، مثل الطاقة الحرارية الأرضية العميقة واستخدام الكربون كمورد، ولكن ينبغي أن تطبق على نطاق واسع وتكون ملائمة على الصعيد الإقليمي.

٧٧ - وشدد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار على الحاجة إلى فهم أفضل لآثار التغير التكنولوجي السريع والنظر فيها بتعمق، وما يمكن أن تؤول إليه في السنوات المقبلة. وسلط المشاركون الضوء على العمل الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لوضع خرائط طريق تتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها عوامل مفيدة للغاية. وينبغي أن تنظر آلية تيسير التكنولوجيا في كيفية تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي أنشأه الأمين العام.

٧٨ - ومن المهم للغاية اكتساب المهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتحقيق الأهداف. وهناك نقص كبير في مجال الهندسة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سوى، ولا يزال مستوى مشاركة المرأة منخفضا. ويجب ترسيخ الممارسات الشاملة للجميع لكفالة اكتساب المرأة لتلك المهارات وألا تتخلف عن الركب.

٧٩ - وشدد كثير من المشاركين على التحديات والمخاطر الناجمة عن العلم والتكنولوجيا والابتكار، نظرا لأن استخدام المواد الجديدة يمكن أن ينطوي على تبعات. ويمكن أن يعرقل استخدام التكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي العمالة، مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يترتب على استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار آثار متباينة وغير متكافئة على البلدان وعلى الرجال والنساء. وينبغي أن يكون تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار

على نطاق واسع على الصعيد الوطني ومدعوما بالنظم الدولية. ويشمل الحد من أوجه انعدام المساواة بين البلدان التركيز على تعزيز نظم الابتكار المحلية ومعالجة العلاقة بين الابتكار وعدم المساواة.

سادسا – الاستعراضات الوطنية الطوعية

أربع سنوات من الاستعراضات الوطنية الطوعية: ما هي الدروس المستفادة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

٨٠ – شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) من المهم للغاية الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأكمله من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستؤدي مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين إلى مزيد من التنفيذ الفعال. وينبغي أن تضمن الحكومات أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ شاملة وتتسم بالشفافية وحسن التوقيت وذات طابع مؤسسي؛

(ب) ينبغي أن تعمل البلدان المزيد حتى لا يتخلف أحد عن الركب. ومن ثمة يجب معالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة. وينبغي تعزيز الجهود ووضع استراتيجيات جديدة وديناميةفي جميع القطاعات للوصول إلى أكثر الفئات تخلفا عن الركب؛

(ج) لا ينبغي اعتبار الاستعراضات الوطنية الطوعية نقطة نهاية. ويتعين متابعة واستعراض التنفيذ متابعة متواصلة وشاملة، كإجراء طبيعي، على الصعيد الوطني، بما في ذلك أثناء السنوات التي لا تقدم فيها البلدان الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٨١ – وعرض العديد من البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية منذ عام ٢٠١٦ ما أحرزته من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع برامج للتخفيف من حدة الفقر، وخطط عمل بشأن المناخ واستراتيجيات لاقتصاد دائري خفيض الكربون. وأشارت البلدان إلى التغييرات والاستعراضات الدورية لاستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأنشطة التوعية بالأهداف والجهود الرامية إلى اتخاذ إجراءات متكاملة ومتزامنة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٨٢ – ووافق معظم المشاركين على أن خطة عام ٢٠٣٠ توفر حافزا قويا لتحقيق اتساق السياسات وتكامل مسارات العمل المختلفة وتنسيقها ومواءمتها داخل الحكومات وخارجها. وتعالج الأطر المؤسسية الشاملة للجميع، بما في ذلك على أعلى المستويات الحكومية، الطابع المترابط لهذه الأهداف وتشرك جميع الوكالات في الجهود الشاملة لعدة قطاعات. ولا ينشأ الطابع التحويلي لهذه العملية من الأهداف فحسب، بل ينشأ أيضا من عوامل مثل الإنصاف بين الأجيال، والالتزام بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ومن منظور حقوق الإنسان في خطة عام٢٠٣٠.

٨٣ – وتشمل التحديات انخفاض مستويات الوعي لدى أصحاب المصلحة والالتزام بالأهداف؛ والافتقار إلى البيانات المتاحة، ولا سيما البيانات المصنفة؛ ونظم الإبلاغ الدولية المتنوعة والموازية؛ ومحدودية قدرة الحكومات على إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تتطلب استخدام الخبراء الاستشاريين، مما أدى إلى ضعف الملكية الوطنية؛ والافتقار إلى أطر الرصد والمساءلة؛ والتحولات السياسية داخل الحكومات.

٨٤ - وعموما، فإن خطة عام٢٠٣٠ توفر برنامجا عالميا مشتركا لجميع البلدان، وعلى الرغم من التحديات المشار إليها أعلاه، فقد عززت الخطة الإرادة السياسية، وأنتجت فرصا لزيادة التعاون بين الحكومات والجهات المعنية الأخرى، وأذكت الوعي السياسي والعام وأرست المسؤولية الوطنية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عززت عملية الاستعراض الوطني الطوعي التعلُّم من الأقران، وساعدت على إنشاء المؤسسات والأطر القانونية الشاملة، وأنشأت نظم التنفيذ المتكامل من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. ومن المهم أن تسفر الاستعراضات عن إجراءات متابعة على الصعيد القطري.

موجز الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٥ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) عمّم العديد من البلدان خطة عام ٢٠٣٠ وأدرجت أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الإنمائية الوطنية وفي الأطر الأخرى ذات الصلة؛

(ب) يمكن أن يكفل إنشاء هياكل تنسيق متعددة القطاعات رفيعة المستوى لغرض قيادة ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تعميم الأهداف ذات الأولوية في مختلف الوزارات الحكومية؛

(ج) نفذ بعض البلدان سياسات وبرامج تتعلق بحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة والإصلاح القانوني، وتحسين الحوكمة؛

(د) حالت آثار النزاعات والأزمات الإنسانية وتغير المناخ دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتغذية؛

(هـ) تعبئة الموارد لغرض التكيف مع تغير المناخ دعامة بالغة الأهمية لتمويل التنمية؛

(و) يلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز التدابير التي تتخذها البلدان من أجل التكيف مع تغير الناح والتخفيف من آثاره ولتتحول البلدان إلى الطاقة المتجددة؛

(ز) يمكن أن تحسن الأفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات والبيانات رصد المؤشرات المتعلقة بالأهداف وإنشاء إطار تحليلي شامل تندرج فيه التدابير الاجتماعية والثقافية والبيئية؛

(ح) قدمت البلدان طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصدها، وهو عامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛

(ط) من الضروري إقامة الشراكات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك مع القطاع الخاص، من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ي) ولا بد أيضا من تعددية الأطراف والتعاون الدولي لتحقيق الأهداف؛

(ك) يجب أن يدلي الشباب برأيه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها.

٨٦ - وخلال الجزء الوزاري، قدم ٤٧ بلدا استعراضات وطنية طوعية، هي: أذربيجان، وإسرائيل، وإندونيسي، وآيسلندا، وباكستان، وبالا،, وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وتركيا،

وتشاد، وتونس، وتونغا، وتيمور – ليشتي، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسانت لوسيا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والعراق، وعمان، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وليختنشتاين، وليسوتو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وناورو، ونيوزيلندا. وفي عام ٢٠١٩، قدم كل من أذربيجان، وإندونيسيا، وتركيا، وسيراليون، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين استعراضاتها للمرة الثانية.

٨٧ – وما فتئ العديد من البلدان يتابع بنشاط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مختلف السياسات والخطط والترتيبات المؤسسية. ويجب أن ترتكز نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ومن المهم للغاية تعزيز التنسيق بين الوزارات الحكومية لكفالة تكامل عملية وضع السياسات. وأبلغت البلدان عن الترتيبات المؤسسية القائمة لغرض تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨٨ – وأنشأت بعض البلدان أفرقة عاملة متعدد القطاعات وأطر إبلاغ لكل وزارة أو تعاون بين الإدارات في مجموعة من الوزارات والوكالات الحكومية. وتعمل بلدان أخرى من خلال الترتيبات الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين.

٨٩ – وهناك نهج مختلفة لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها، بما في ذلك تكييف المؤشرات الوطنية، وإنشاء البوابات الإحصائية والتقارير التكميلية. وغالبا ما تختلف أولويات البلدان باختلاف مستوى التنمية فيها.

٩٠ – وركزت العروض أيضا على إضفاء الطابع المحلي على الأهداف من خلال التعاون والشراكات فيما بين المدن والبلديات المحلية، وأوساط الأعمال ومنظمات المجتمع المدني؛ ودور البرلمانات؛ وأهمية التعاون الإقليمي؛ والحاجة إلى تعزيز قدرات الهياكل دون الوطنية.

٩١ – وناقشت البلدان أهمية تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وما تطرحه من تحديات وضرورة تحسين جمع البيانات وإدارتها، وتحليلها من أجل تقييم ورصد تنفيذ الأهداف بدقة، ومن أجل كفالة بيانات أساسية كافية والمواءمة بين مصادر البيانات. ولا يزال الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يشكل تحديا بالنسبة للعديد من البلدان، التي شددت على أهمية زيادة القدرة على جمع البيانات، وسد الثغرات في مجال البيانات، وتشجيع استخدام البيانات، والتعاون على جمع البيانات الإدارية في جميع المستويات وتعزيز شبكات البيانات. وشددت البلدان أيضا على أهمية زيادة استخدام البيانات الساتلية، وسجلات المكالمات دون تحديد هوية أصحابها والبيانات التي ينتجها المواطنون.

٩٢ – وسلطت البلدان الأضواء أيضا على عدد من أولويات السياسة العامة لضمان الإدماج والمسؤولية الوطنية ومساءلة جميع الفئات المعنية في تنفيذ الأهداف. ويجري تنفيذ عمليات تشاركية وشاملة استنادا إلى التشاور مع أصحاب المصلحة ليس في تخطيط الأهداف وتنفيذها فحسب، بل وكذلك في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وتعمل البلدان مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في تنفيذ الأهداف عن طريق إدراجها في آليات التنسيق القائمة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وأشارت البلدان أيضا إلى أن التعاون مع القطاع الخاص مهم في توليد الوعي بالتنمية المستدامة وفي فك الانعزال.

٩٣ - وأكدت البلدان على جهودها الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق للجميع. وأشار البعض إلى مشكلة ارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب والنساء وشددوا على دور الشباب في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وأشارت إلى أن العديد من المبادرات تركز على الحد من أوجه انعدام المساواة، ولا سيما بالنسبة لأشد شرائح السكان ضعفا، وتوسع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي، والعمل تدريجيا على رفع الحد الأدنى المضمون للأجور وتحسين ظروف العمال. وكان هناك اتفاق عام على أن التعليم الجيد عامل رئيسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

٩٤ - واعتبر العديد من البلدان أن تغير المناخ هو التحدي الأكبر أمام تحقيق الأهداف وأحد مصادر الضعف الرئيسية. وأنشأت أطرا للسياسة العامة وأطرا مؤسسية على الصعيد الوطني للتصدي لتغير المناخ وبناء القدرة على التكيف، وهي بصدد تعميم تغير المناخ في العديد من الخطط الإنمائية الوطنية. وسوف لا يتطلب تحقيق أهداف اتفاق باريس التقدم التكنولوجي فحسب، بل سيطلب أيضا تغييرات هامة على مستوى الاستهلاك.

٩٥ - وركزت مجموعة من المبادرات على الحد من أوجه انعدام المساواة، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتخلفة عن الركب والفئات الضعيفة من السكان. وأعلن العديد من البلدان أنها أحرزت تقدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وبرامج تقديم المساعدة القانونية لضحايا العنف العائلي والعنف الجنساني، وعززت المشاركة في البرلمانات وسنت قوانين لضمان المساواة في الأجر.

٩٦ - ولا يزال تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يشكل عائقا أمام العديد من البلدان. وتم عرض الاستراتيجيات للتمويل، بما في ذلك تخطيط الميزانيات، وحشد مصادر الدخل والإيرادات الداخلية، ومكافحة الفساد، ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي، وإنشاء مراكز لتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط. وكانت الاستثمارات في الهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل، وتطوير شبكات الطرقات، وتوليد الكهرباء، وتحسين شبكات الاتصال من أجل تحسين التجارة والاستثمار وتنمية مصادر الطاقة النظيفة، كانت كلها أداة فعالة في دعم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٩٧ - وشددت البلدان على دور الابتكار والبحوث من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأكد البعض على ضرورة إحراز تقدم في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، ونقل التكنولوجيات لخدمة أهداف محددة، وبناء القدرات في القطاع العلمي والتكنولوجي.

٩٨ - ولابد من استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العمل والاستثمار، ويجب أن تكون متسقة مع أطر الأمم المتحدة الأخرى مثل اتفاق باريس، ومسار ساموا، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

سابعا - الدروس المستفادة من الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٩ - شملت القضايا الرئيسية التي تناولها المشاركون في هذه الدورة ما يلي:

(أ) ينبغي بحث الصلات التي تربط خطة عام ٢٠٣٠ بالخطط الدولية الأخرى وأوجه الترابط بين الأهداف بمزيد من التعمق من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ب) ينبغي أن يمكن الابتكار والتجريب وأشواط التقدم التي تقطعها الجهات الفاعلة دون الوطنية من اتخاذ إجراءات وطنية أكثر طموحا وتشجع على ذلك؛

(ج) الحوارات الإقليمية وتعزيز القدرات الإقليمية مهمة للغاية للتعلم داخل المنطقة والمساهمة في المنتدى؛

(د) شمل التحسين المقترح لسير عمل المنتدى تقسيم المنتدى إلى دورتين منفصلتين، تركز أولاهما على الاستعراض المواضيعي والتحليل لتسترشد بهما الدورة الثانية التي تُعقد على المستوى الوزاري في موعد لاحق.

١٠٠ - وأنجز المنتدى أعماله بفعالية حتى الآن وهو يعتبر مهما ومفيدا لمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها. ونجح في اجتذاب عدد كبير من المشاركين وجلب الاهتمام له وللاستعراضات المتعمقة التي تيسّر تحقيق الأهداف. وأخذ التحليلات المتاحة من الاستعراضات الوطنية الطوعية في الاعتبار، وجرى التشاور على نطاق واسع بشأن تقرير الأمين العام المعنون " طبعة خاصة: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/2019/68) والتقرير العالمي للتنمية المستدامة.

١٠١ - ويستفيد المنتدى بنجاح من نتائج المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، ودورة المجلس، بما في ذلك المنتدى المعني بتمويل التنمية والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار. وهو يستفيد من مدخلات الهيئات الحكومية الدولية ومساهمات أصحاب المصلحة الواسعة النطاق. وباعتماد المنتدى لنظام موحد للإبلاغ والاستعراض، فهو يتيح نهجا متكاملا يشمل جميع الجهات الفاعلة الأساسية في تنفيذ السياسة العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيجاد سبل للاستفادة من المساهمات المتعددة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٠٢ - ويعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى على نحو مجد مع أصحاب المصلحة. ويضم المشاركين العاملين في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة لإجراء مناقشات قائمة على الأدلة والبيانات والتحليل. وتحفز عملية الاستعراض الوطني الطوعي الاستعراض، وكثيرا ما تُحسن التنسيق المؤسسي من أجل تنفيذ الأهداف وتساعد على مشاركة مختلف القطاعات والفئات المستهدفة. والاستعراضات مفيدة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، والتغلب على التحديات التي تعوق التنفيذ، وتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني وتعبئة الشراكات.

١٠٣ - وفي الوقت نفسه، ينبغي إجراء تحسينات. ويمكن أن يقدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى توجيها سياسيا اكثر استراتيجية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك في الإعلان الوزاري، لضمان المتابعة والعمل القائم على النتائج، والتركيز على الترابط بين الأهداف وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات. وقال بعض المشاركين إن التركيز على عدد قليل من الأهداف كل عام قد أدى إلى استمرار النهج الانعزالي؛ ورأى آخرون أنه ينبغي أن يواصل المنتدى استعراض مجموعة من الأهداف في كل عام، جنبا إلى جنب مع الموضوع. وتشمل المجالات الهامة المتعلقة بالتعزيز توفير التوجيه السياسي الرفيع المستوى من أجل تسريع وتيرة العمل؛ والإبلاغ المنتظم عن جميع الأهداف؛ والتحليل القائم على الأدلة في

الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ وتحسين تحديد التحديات والمجالات التي يلزم تقديم المساعدة فيها في عمليات الاستعراض؛ وتحسين سبل تبادل الخبرات.

١٠٤ - ويمكن تشجيع البلدان بصورة أكثر منهجية للإبلاغ عن الأهداف الـ ١٧ جميعها، بدلا من الأهداف قيد الاستعراض في سنة بعينها. ويمكن إتاحة المزيد من الوقت لتقييم النتائج العامة للاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل تحديد الممارسات الجيدة والاتجاهات الناشئة في تنفيذ الأهداف كما يمكن تخصيص مزيد من الوقت لتقديم عروض الاستعراضات في المنتدى. وأوصى المشاركون أيضا بعرض الاستعراضات في المنتديات الإقليمية، وتحسين المساهمات المقدمة من أصحاب المصلحة، والاستعراضات التي تجريها الكيانات الأخرى.

١٠٥ - ويمكن أن يحيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه ''سوقا للأفكار'' رسائل عن النتائج الرئيسية بشكل أكثر فعالية لتحسين الحوار على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن يشمل عددا أكبر من أصحاب المصلحة، وحيزا أكبر للتفاعل، والمزيد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات وأمانة أكثر قوة. وينبغي أن يعمل المزيد من أجال تعزيز تحليل الروابط فيما بين الأهداف، ويركز على التنفيذ الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة، ويحسِّن تفاعله مع المجتمع المدني - ولا سيما الشباب - ويعزز امكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه.